عن ذلك لانه عبث وفاعل العبث ليس بحكيم وفاعل القبيح اى الفاعل لاجل القبح كذلك فالحكم منه كان فعله لحكمة ليس الا من فرق
بين المسئلتين كسعد الدين فقد اخطا وقد ذيلوا هذا القول بفرائح منه فقالوا جميع افعال الله تعالى لا تخلو عن فائدة وعاقبة محموده
لكنها غير مقصودة فلزمهم سد باب اثبات الصانع لان عجائب الملكوت ومحاسن الشرائع اتفاقية حينئذ فلا دليل لهم على اثبات
الصانع لتجويزهم تخصيصها مع انها تفوت الحصر كرة بلا مخصص وحصول نفس العالم فرد عالم [illegible] واحد فيجوز حصوله بلا مرجح
على ان من جعل تطابيت الشرائع اتفاقيا لم يتمكن احد فى تكذيبه كيف نظام العالم وايضا انكروا نعمة الله لان ما لم يقصد ليس بنعمة ٢ يتعلم ١٥ ابتداء
وايضا هو منا نقمة محضة مع قولهم ان كل واقع بفعله تعالى وفى الواقع ليس بمجرد وهذا ماشئت من هذا القبيل ومن اقبح
تفريعاتهم قولهم بجوازه ان يبدل الله الشرائع بنقائضها فيحرم الصدق ويوجب الكذب ويحرم عبادة الرحمن وشكره ويوجب
عبادة الشيطان وعلى الجملة يوجب كل قبيح ويحرم كل حسن وهو تفريع صحيح على اصل خبيث وتدرج عليها البيضاوى
فى منهاجه جواز التكليف بالمحال لذاته قال لان حكمته تعالى لا تستدعى غرضا فلا يستدعى التكليف بالفعل الاتيان به
وهذا منه تعطيل لمعنى الطلب فتعطل جميع التكاليف ولم ادر كيف اجترأ على ذلك وهو من المخلصين لاصول الاشعرية
وحاصلها التعطيل كما ترى وكذلك من ذيولها مسئلة الجبر وعدمه لان تعذيب زيد على انه جعل محلا لخلق الله فيه
المعصية ظلم قبيح كتعذيبه على لونه ومن فرق بين المسئلتين كالماتريدية فقد اخطا فى التفريق واما الاعتذار عنها بالكسب
بعد الاعتراف بان الفرق بين الصاعد والمتردى ضرورى فانما شهد صاحبه على نفسه بانكار الضرورة لانهم انما رجعوا
بالكسب الى المحلية قالوا قيام الكسب بالعبد ثم فسروا القيام بالحلول كما صرح به العضد فى المواقف والسعد كما سمعته
قريبا وغيرهما وهو قول جهم بعينه على ان الضرورة والوجدان على وجود التمكن مما مكننا الله منه لا شك فى انكار
منكره الضرورة على ما سبق من التدريج الذى ذكرنا ومع ذلك يعترفون بالتمكن فى جميع التصرفات كما قال بعض المناظرين
لاخر يجادل احدكم عامة يومه بدخل يضرب خادمه على كوز بفلس مع ان الله بزعمه خلق الكسر وكسبه لو كان الكسب
حقيقة وطالب اخر مديونا ورافعه الى القاضى فاعترف بالدين والاعسار ثم قال حتى يخلق الله فى القضاء فقال الله
على مذهبك فاعطنى حقى والحاصل ان الغرض الاعذار وليس يصح فى الاذهان شئ اذا احتاج النهار الى دليل وهب
تقول هذا الصبح ليل ايعمى المبصرون عن الضياء لقد ادعى التفتازانى هذا شيئا يعلم جميع اهل اللغة انه فرية على
اللغة ثم تعجب من المعتزلة كيف جهلوا ذلك فكان تعجبه اعجب من فريته الاصلية قال فى شرح الكشاف عند
قوله تعالى ختم الله على قلوبهم الآية انما يسند الفعل حقيقة الى من قام به لا الى من خلق واوجده واوجده والله تعالى
عندنا خالق لافعال العباد لا محل لها كالاسود والابيض لمن قام به السواد والبياض انتهى وقد علمت ان اسود و
ابيض واخروا ليس على نهج سائر الافعال وان ضرب واكل وشرب وجميع الافعال بمعنى حصل لا ينكر هذا
الا من شهد على نفسه بالمكابرة وقد علمت من هذا ايضا انه فسر القيام بالمحلية كما قدمناه فى اسم الفاعل ويلزمه ان
لا يصدق شئ من اسمائه تعالى مثل خالق ورازق ونحوها فلم يبق احد له هذه الوقاحة فكيف يغتر عاقل
بمثله فقد ظهر لك وضوح تلازم مسائل الثلاث وابتنى [illegible] على انقسام الافعال الى اولى وغير اولى بالمعنى الذى ٥ وابتنائها
ذكرنا وليت شعرى انى ذلك لسبق المعتزلة اليه فنفر عنه اوهم احق منا بالحق فنؤثرهم به او لتفريعهم فروعا
لا نرضاها فنقلدهم فى التفريع على انه لو كان التفريع صحيحا مع صحة الاصل لم يكن منه بد وعلى الجملة فهذه نصيحة
لمن لم يعزم على الموت على ملة الاشياخ ولا عذر للمؤمن متكلم ومخاطب عن بذل النصح وقبوله فالدين النصيحة والعصر
ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر هذا لمن كان همه مصروفا الى

الوقوف

الاله

الوقوف بين يدى الله سبحانه واما المجادل الالد المحارب بلا عدة ولا اعتداد فالواجب صيانة النفس عنه وان توجه الالتفات
اليه قلنا له اجلب بخيلك ورجلك هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا الظن وان انتم
الا تخرصون مثال المكلفين مع ربهم على حاصل ما مضى والثلاث المسائل عند نفاة الحكمة ما لو ارسل الله الرسل انزل الكتب وامر
الرسل بتبليغهم ان ربكم يأمر كل اسود ان يبقى على سواده وكل ابيض ان يسود ثم اتبع ذلك بالوعد والوعيد والثناء على كل اسود
والتنويه برفع شأنه وذم كل ابيض ولعنه ثم قال لم افعل ما فعلت لاجل كذا بل لا يصح على ذلك فهل ترى اقبح مما نسب هؤلاء
الى ربهم لعمرى انه لا اقبح مما اتفق لبعض من اهل الضلال رب احكم بالحق وربنا الرحمن المستعان على ما تصفون وقولهم مالك
يفعل فى ملكه ما يشاء كلمة حمقاء جمعت الاقرار بمذهب الخصم لان هذا حكم بحسن تصرف المالك وقبح تصرف غير المالك
والاحتجاج بعين المذهب وهو ممنوع فى مطلق المالك الا بقيد الحسن وفى مقيده لانهم ان ارادوا الله تعالى فهو مذهبهم
ولا نسلم انه يليق به ان يفعل فى ملكه الا الحسن وان ارادوا الواحد منا فليس له ان يعبث بمملوكه ويظلمه ويحنث به بل لا شرع
فيه الا بالحسن فهو كلمة صادرة عن ظلمات الخذلان اورادها التلبيس على الجهال وقد نفذ ذلك السهم الخبيث لا يبلغ الا هم
اللهم هذا جهدنا فالى كتاب الشاهدين واذا اضلت العقول على علم فما ذا تقوله النصحاء (استعملها لى اى دين تداينت واى
غريم فى التقاضى غريمها) مسئلة الدليل فعيل بمعنى فاعل فالمفعول ما يحصل عنه فالدليل بمعنى ما من شانه ان يدل كالمحرق
للنار وبمعنى ما حصل عنه المدلول كالمحرق لما قد احرق ولا شك ان الاول مجاز والثانى حقيقة كما بيناه فى بحث اسم
الفاعل فى حاشية المختصر فعلم ان قولهم مثلا الدليل يطلق على الصانع والعالم ليس ايضا بحقيقة والتحقيق ان الحقيقة ما حصل والعالم
عنه المدلول بلا واسطة فالدليل اذا هو العالم بفتح اللام لانك بمجرد النظر الصحيح فيه يرتسم فى ذهنك صورة المدلول
واما العالم بالكسر فانما ينتقل ذهنك من كلامه الى المدلول كلامه وهو وجه دلالة العالم فهو بواسطة وكذلك خالف
الدليل تحصله ثم تنظر فيه اذا حققت ما ذكرنا فكل دليل يلبسنا الحقيقة فقد حصل عنه المدلول وهذا شأن كل فاعل لغوى
وقد اتفقت كلمة اهل البيان ان من تكلم بما يعلم المخاطب مدلوله لم يحمل كلامه على الحقيقة بل على ما اقتضاه المقام
والقرائن من اللوازم والوجهان الوضع انما هو لافادة ما وضع له اللفظ فما لم يحصل الفائدة لم يكن والا لحمل على تحصيل
فائدة لم تكن حاصلة وان سميت هذه الدلالة مجازية فهى وضعية وانما اشترط الواضع فيها زيادة القرينة وهو المسمى
بالوضع النوعى فالدال فيها مقيد الا انه يشترط وكذلك اتفقوا فيما اسند الى ما ليس له عند العقل كقولنا هذا الحجر يسمع
وينظر انه يحمل على غير ظاهره ومنه لا يسمع ولا يبصر لان آلة النفى انما سلبت المثبت اولا لانه تحصيل الحاصل فلا يحمل على
ظاهره اذ لا افادة حقيقية فيه اذ حاصل معناه ليس من شانه ان يسمع ويبصر وقد قلنا الاطلاق بمعنى الملكة ليس
بحقيقة فى الثبوت كيف فى النفى قال فى الكشاف عند تفسير قوله تعالى والله يقضى بالحق والذين تدعون من
دونه لا يقضون بشئ هذا تهكم بهم لان ما لا يوصف بالقدرة لا يقال فيه يقضى او لا يقضى انتهى وقول المناطقة بصحة
هذا يريدون صحة المعنى اى السمع والبصر او مدلول سمع وابصر ليس على حاصل الحجر ولا يريدون انه صحيح لغة وانه حقيقة
اذ ليس واحد له ذلك فان قلت فالحكم على الماهيات نحو الماء يروى ومرو والنار تحرق ومحرقة لا يكون حقيقة بمقتضى ما ذكرت
واى ضير فى ذلك فهو عين الحكم على الملكات المتفق على مجازيته فان اتفق الشئ تحقق حقيقة عرفية خاصة فلا ضير
ولا بعد او عامه فعليك بيان الوقوع ومما حررناه علم صحة المشهور فى النحو ان مثل السماء فوقنا والارض تحتنا ليس بمفيد
كما ذكره ابن مالك عن سيبويه فى شرح التسهيل وحقق لى بعض المتاخرين ضابط تحت ما ذكرنا وان اطال وتبعه من تبع

Copyright @ King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1